# بيان صحفي

## الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعو دول شمال أفريقيا إلى "السير معاً" من أجل تعافي اقتصادي أسرع وأقوى ما بعد كوفيد -19

**الرباط ، 18 تشرين الثاني/نوفمبر (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) –** " شمال أفريقيا هي المنطقة دون الإقليمية الأكثر تضررًا في قارتنا بعد جنوب أفريقيا ، وعلى الرغم من أن معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية ليست في الفئة ذات الدخل الضعيف، جعلت جائحة كوفيد-19 اقتصاداتها هشّة. إننا نريد أن نغتنم مناسبة الاجتماعات القادمة لمجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، للمطالبة بترتيبات جوهرية لصالح أفريقيا والترافع معًا من أجل تحسين معدلات الاقتراض في السوق، بما في ذلك دول مثل المغرب أو مصر اللتين اتخذتا بالفعل هذه الخطوة ".

متحدثةً في افتتاح الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في شمال أفريقيا، يوم الثلاثاء 17 تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا السيدة فيرا سونغوي عدة توصيات لتحقيق انتعاش اقتصادي سريع في شمال أفريقيا.

كما وصفت عدة تدابير رئيسية تم اتخاذها بالفعل من قبَل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمساعدة البلدان الأعضاء فيها على التخفيف من تأثير الأزمة، تتعلق على وجه الخصوص باعتماد ومواءمة السياسات الإقليمية بهدف تسهيل تجارة المنتجات ذات الأولوية والأساسية داخل القارة الأفريقية، وتسهيل ظهور الأقطاب الصيدلانية عبر مجمل القارة بما في ذلك في شمال أفريقيا وكذلك استخدام الأدوات الرقمية لتسهيل تبادل المعلومات بين المواطنين والحكومات وضمان نمو شامل ومستدام.

وأعلنت قائلةً: " إن هذا الاجتماع لمكتبنا دون الإقليمي لشمال أفريقيا يهدف بالأساس إلى تحديد كيف يمكننا ضمان إعادة البناء بشكل أفضل، والسير معًا، والخروج من هذه الأزمة من خلال نمو مستدام".

من المتوقع أن تتأثر شمال أفريقيا، التي سجلت حتى الآن ثاني أكبر عدد من الحالات المؤكدة لـكوفيد-19 في القارة بعد جنوب أفريقيا، بشدة بالجائحة، سواء على الجبهة الصحية أو الجبهة الاقتصادية. ووفقًا لتوقعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2020، من المتوقع أن تسجل شمال أفريقيا نموًا سلبيًا هذا العام، مقابل معدل نمو + 3.7٪ في عام 2019، مع توقع حدوث آثار ثقيلة في العديد من القطاعات تتراوح من السياحة إلى الصناعات الاستخراجية مروراً بالتجارة أو تحويلات الأموال.

في الوقت الذي كانت في شمال أفريقيا في منتصف الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عام 2019، تم إحراز تقدم كبير في الحد من الفقر، والوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية؛ هذه الإنجازات مهددة من الآن فصاعداً.

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء هي اجتماع قانوني سنوي تنظمه مختلف المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لتقييم العمل المنجز وتقييم الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية ومناقشة التوجهات الإستراتيجية للعام القادم.

عقدت نسخة هذا العام من اجتماع اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في شمال أفريقيا تحت شعار " سياسات واستراتيجيات التعافي من كوفيد-19 في شمال أفريقيا".

تم تقديم تقريرين إلى الدول الأعضاء خلال هذا الاجتماع، يغطيان التحديات الاقتصادية الكلية الرئيسية التي طرحتها أزمة كوفيد -19 والإصلاحات اللازمة على الأمد القصير والمتوسط والطويل لمواجهتها، وكذا التقدم الذي أحرزته حتى الآن كل من الجزائر وتونس والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا في تنفيذ أجندتي 2030 و 2063.

إجمالاً، أقر المشاركون بشكل خاص بالحاجة إلى زيادة التنسيق بين بلدان شمال أفريقيا.

وقد أعلن سيدي محمد فرحان، مدير عام التوقعات الاقتصادية والسياسية بوزارة المالية الجزائرية ورئيس الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا قائلاً: " إننا نعتقد أنه لا يزال من الضروري وضع إطار للتعاون والتنسيق بين شركاء التنمية، ولا سيما مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تجنب ازدواجية الجهود وضمان فعالية أفضل للإجراءات الإنمائية".

من جانبه، أكد الأمين العام لاتحاد المغرب العربي السيد الطيب البكوش دعم منظمته المستمر لدولها الأعضاء، "بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومن أجل صياغة توصيات عملية لتصميم برامج للتنمية المستدامة من أجل المساعدة في تسريع التكامل دون الإقليمي والإقليمي ".

كما توصل المشاركون إلى توصيات مشتركة في مجالات مختلفة منها:

- تعزيز التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا، لاسيما في إطار منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية للسماح للبلدان باغتنام الفرص التي تتيحها الاتفاقية.
- ضرورة تعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء، لاسيما فيما يتعلق بأنظمة السوق، والتعليم، والبحث والتطوير بغيةَ إتاحة وصول المقاولات الوطنية إلى أسواق أوسع، وتسهيل الاستثمار في البنى التحتية، وتكييف أنظمة التعليم في السياق الجديد لما بعد كوفيد -19 وموضعة شمال أفريقيا بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية.
- تعزيز اعتماد وتكييف التقنيات الرقمية من خلال التطوير المتسارع للإدارة الإلكترونية، والاستثمار في البنى التحتية الرقمية، وتطوير الاقتصاد الرقمي.
- إدخال عناصر تخطيط وتنسيق ومتابعة وتقييم في برامج خلق فرص العمل، وكذلك مؤشرات أداء واضحة.